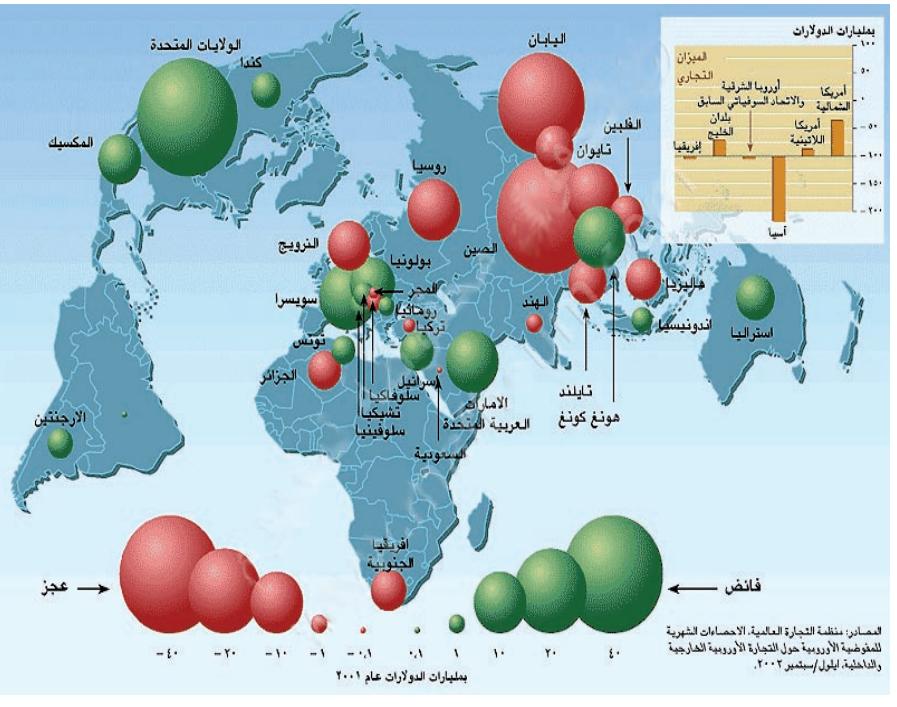
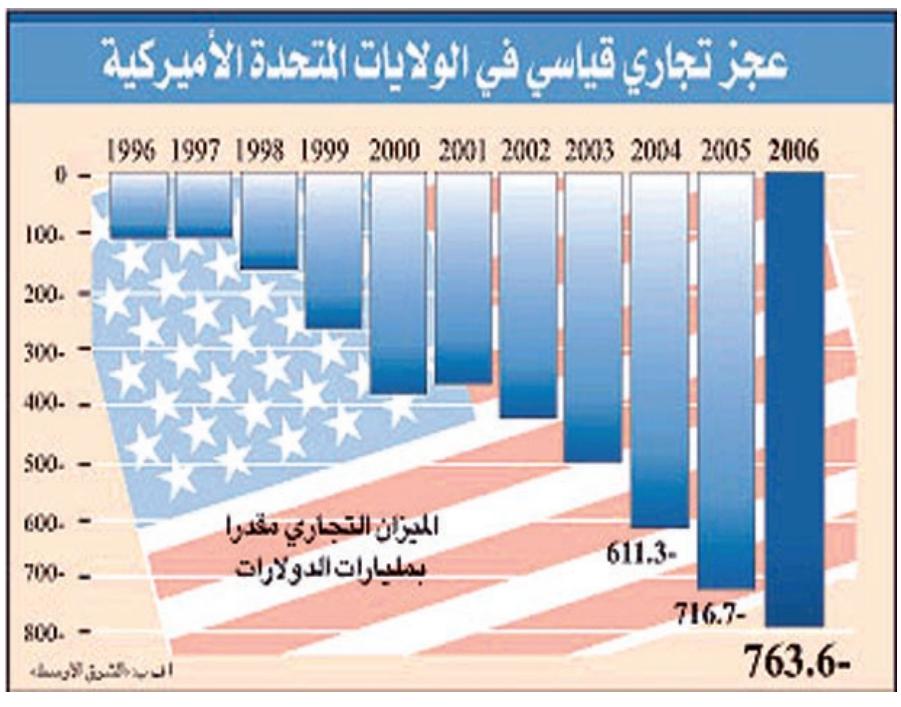


في اجتماع يعقد في واشنطناليوم يناقش اختلال الميزان التجاري العالمي

**صندوق النقد الدولي يضغط على دول «الفوائض» لمواجهة العجز الأمريكي**



## الدول حراء استيرادها التضخيم

وأوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ رئيس قسم الاقتصاد في جامعة الملك سعود في الرياض، أن المشكلة الأساسية جراء حدوث اختلال في ميزان التجارة العالمية، هـ، في

وقال أبو حبيبة إن المخوف الكبير هو أن تعالج كل دولة من الدول التي تمتلك فوائض، علاقاتها مع العملات الأخرى، بسياسات منفردة، قد تتعارض فيما بين تلك الدول، مبينا أنه يمكن للمجموعة أن تستفيد من التجربة الصينية في هذا الإطار، وكيفية إدارتها لعملتها "اليوان" وطريقة التعامل مع الدولار.

وكان صندوق النقد الدولي في السنة الماضية أطلق ما سمي باشتارات متعددة الأصعدة لإقليم اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، للانتهاء نحو الاختلال التوازنى في التجارة العالمية، والناتج من الفراغات الموجودة في الميزانية الأمريكية والفوائض الهائلة في آسيا والدول المنتجة للنفط.

وقالت وكالة "رويترز" في تقرير نشر الأسبوع الماضي، إن أشخاصا ذوي اطلاع علىمبادرة صندوق النقد الدولي لاستخلاص قرارات محددة من أمريكا والصين وال سعودية واليابان ومنطقة اليورو، وصفوا النتائج بالمخيبة

لتجاهد العالمى، هي في استمرارها لسنوات طويلة، ما تسبب في حدوث ضغوط على بعض العملات الأساسية أو تلك المرتبطة بها.

وقال الواقع أن المشكلة هي في السياسة النقدية الأمريكية التي ترفض تحمل أي التزامات من شأنها تخفيض مستوىعجز، مكتفية بمنادات الدول التي لديها فوائض للتعامل مع الأزمة من خلال رفع قيمة عملاتها، وهو ما قد يؤثر في مئارات الاستيراد والتصدير.

يأتي هذا وسط ترقب عدد من الدوائر الاقتصادية العالمية حدوث انفراج وتقديم في المحادثات التي من المنتظر عقدها اليوم، في واشنطن، حيث بدأت الضغوط تنمو على اللاعبين لاقتاصديين الخمسة الكبار، لا يكشف عن نتيجة محادثات طويلة سرية استمرت زهاء لسنة حول الاختلال التوازنى للتجاري العالمي.

وابع آل الشيعي" الحقيقة أن الخلل وإن كان مشتركا إلا أنه يجب النظر إليه بنوع من الاستقلالية ومحاولة معرفة

## اقتصاديون: على السعودية التعامل مع الضغوط الدولية لرفع عملتها برأية استقلالية

الاحتكارية العاجزة. والحقيقة أن عجز الأنظمة المالية المتاخرة عن تخصيص الاستثمارات على النحو الكفء يشكل عاملًا كبيراً في طرد أرصدة التمويل من الدول الفقيرة وتحويلها إلى الولايات المتحدة<sup>١٣</sup>.  
وأوضح كينيث أنه كان لزاماً على صندوق النقد الدولي، باعتباره الهيئة الدولية المسؤولة عن الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، أن يعمل كمصدر أقوى للزعامة. وزاد "الحقيقة أن صندوق النقد الدولي قد يكون اللاعب الوحيد الذي يمتلك الشرعية السياسية والفكرية العالمية اللازمة للتوصل إلى سبيل لتحقيق التقدم على مسار العمل الجماعي القادر على التعامل مع قضية العولمة المالية".

أمريكا، والاسباب التي ينبغي ان تحمل كل الدول على السعي إلى تقليدها. ورغم تعرض هذا المنطق الآن لخطر الانهيار، مع هبوط سوق الإسكان في الولايات المتحدة؛ إلا أن هناك بولسون وزير خزانة الولايات المتحدة عازم على التثبت به. ولكن استعداد الولايات المتحدة لاقتراب نحو 900 مليار دولار هذا العام من بقية العالم لا يبشر بقوة الولايات المتحدة ولا يوحى بضعف الخارج.  
وأضاف "كان في الإمكان تحجب القدر الأعظم من الأزمة، أو على الأقل تخفيفها بصورة ملموسة، لو كانت الحكومات قد اختارت تعوييم عملاتها في مقابل الدولار بدلاً من تبني أسعار صرف جامدة. بل لقد استخدم بعض العولمة المالية كحجة للاستمرار في تدليل الأنظمة المالية المحلية

الدولار على هذه الاحتياطيات يجعلها في مواجهة خطر حقيقي بسبب التراجع المستمر في قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية، وهو ما يؤدي إلى تأكيل قيمة هذه الاحتياطيات وكان هذا سبباً في تلميحات من كوريا الجنوبية واليابان بشأن تنويع محفظة العملات الأجنبية التي تشكل احتياطياتها النقدية.

وحول النشاط العالمي في هذا الاتجاه قال كينيث روجوف، أستاذ علوم الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة هارفارد، وكبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي سابقاً، في مقال نشرته "الاقتصادية"، أمس الأول، إن العولمة المالية تشهد اليوم توسيعاً هائلاً، ولكن بينما يلتقي كبار وزراء المالية في العالم ومحافظو البنوك المركزية في واشنطن هذا الشهر في إطار

خل في الميزان التجاري بين دولتين، من وجهة النظر الاقتصادية يعد أمراً طبيعياً. في المقابل يؤكد تقرير صندوق البنك الدولي صدر عام 2005 أن أخطر ما يهدد لاقتصاد العالم هو العجز الهايل في ميزان المدفوعات الأمريكية الذي بلغ 666 مليار دولار (2005). وبين التقرير حينها أن احتياطيات النقد الأجنبي لدى الدول النامية زادت بمقدار 378 مليار دولار لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وقدرها 6.1 تريليون دولار، وبلغ الاحتياطي النقدي للصين بمفردتها 610 مليارات دولار والهند 125 مليار دولار وروسيا الاتحادية 114 مليار دولار، وعدد من دول النفط. وفي الوقت نفسه فإن سيطرة

حاول أن تؤمن مواجهها، من خلال صناديق تحوط جديدة توأم مع احتياجاتها من العملات المختلفة، في حال حدث أي فشل اقتصادي غير حسوب في أي مكان من العالم.

وزاد آل الشيخ من جانبه "إن القيام الشركات العالمية وشركات النفط والتكرير بالتحوط من التغيرات في سعر النفط أو السلع الأخرى، من خلال شراء مسقود مستقبلية لحماية نفسها من تقلبات الأسعار، مؤشر قوي بوجود توقعات قوية بمستقبل الاقتصاد، وأضاف " وهنا علينا لتفكير كسعوديين بصورة ستراتجية، إلى جانب المشاركة في أي نشاط دولي للتحفيظ من مستوى العجز في ميزان التجارة العالمي، رغم أن أي

ناماً . ووضح التقرير أن اقتصاديون عالميون يحذرون من أن الفشل في مواجهة هذا الاختلال، قد يensem من خطورة تسريع إحداث تغييرات مفاجئة في معدلات الصرف وأسعار الأصول، مع تعويقه لقضايا النزاعات والاختلافات التجارية، وأضاف التقرير تتهم دول الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة بعدم التعاون، فيما ترى السعودية أن تلك محاولة لجعلها تضخ المزيد من النفط .

و هنا يعود الدكتور إحسان أبو حلقة، ليؤكد أن هناك جهودا ثنائية وجماعية للتعامل مع هذه المحاذير، على صعيد الدول أو المؤسسات الاقتصادية العالمية، ومنها الشركات المتعددة الجنسيات، إذ أخذت مبادرة صندوق النقد الدولي لاستخلاص قرارات محددة من أمريكا والصين والسويدية واليابان ومنطقة اليورو، وصفوا النتائج بالمحففة

اليوان وطريقة التعامل مع الدولار .

وكان صندوق النقد الدولي في السنة الماضية أطلق ما سمي باستشارات متعددة الأصعدة لإقناع اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، للانتباه نحو الاختلال التوازنى في التجارة العالمية، والناتج من الفراغات الموجودة في الميزانية الأمريكية والفوائض الهائلة في آسيا والدول المنتجة للنفط .

وقالت وكالة "رويترز" في تقرير نشر الأسبوع الماضي، إن اشخاصا ذوي اطلاع على مبادرة صندوق النقد الدولي لسنة حول الاختلال التوازنى للتجاري العالمي .

وبتابع آل الشيخ "الحقيقة أن لخلل وإن كان مشتركا إلا أنه يجب النظر إليه بنوع من الاستقلالية ومحاولة معرفة لمصلحة، إذ إن أي ضغوط على أمريكا حيال التقليل من قيمة الدولار، لتجعل من صادراتها

# حبير مالی عالمی لا اقتداریہ

**العالم يتربّب تغيّراً في تعديل العمّلات وفي متها**

## محمد الخمير (هامي) من واسط

إحداث تعديلات على عملتها، فإن ذلك لا يهدى بالقضية الواضحة المعالم، فأمريكا تستفيد بشكل عظيم من أسواق النفط العالمية الم suspesa بالدولار، وهذا ما يجعل المشترين والدول المزودة تحافظ على احتياطات متناسبة بالدولار من أجل المعاملات التجارية لأسواق الطاقة". وأضاف "سيعاني الدولار كثيراً في حالة ساهمت الضغوطات القادمة من أمريكا في جعل كبار المصدرين يطالبون ويسعون العقود الضخمة بالبيورو أو أي عملة أخرى". وبختتم حديثه في المقابلة الهاتفية التي أجريت معه "ليس لدى أمريكا، عندما يتعلق الأمر بالسعودية، أي تفويض محدد للمطالبة بزيادة الطاقة الإنتاجية النفطية لها. إن ذلك مقصور بشكل مطلق على المملكة لإدارة ما تراه مناسباً". إن هذه المفاوضات السرية لدى صندوق النقد الدولي ما هي إلا بمثابة المؤشر الآخر بأن الثورة الحقيقة قد تحولت وغيرت اتجاهها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولتلتجئ نحو الدول الكبرى المنتجة".

جرافت سميث تربط عملتها الصينية كلية ضدية"، مبيناً أن واضحة للغاية على تتركز بحوثه

أكَدَ جرانت سميث المدير العام والمشرف على بحوث معهد IRMep، أن صندوق النقد الدولي يناضل حالياً من أجل التأثير في السياسات التجارية والتنمية والمالية في مصر أصبحت في هذه الأمور ذات علاقة واتصال أقل. وزادَ "ومع هذه بدأ يظهر على الأفق ما يعرف بالانفجاح المستقبلي المنتظر نحو إعادة تنظيم وتعديل العملات، فلو افترضنا أنه قد تم تعويم عمل اليوان الصيني والريال بكل حرية فإنه من المؤكد أن قيمتهما ستحتفل".

وقال سميث "من المعروف لو أن الصين لا بالدولار لتنج عن ذلك ارتفاع قياسي في المنتجات الوجود في السوق الأمريكية خلال السنوات الماضية النظرية التالية التي يتداولها الاقتصاديون تبدى فهي تقضي بتعويم اليوان بكل حرية لكي يرتفع أساس الاقتصاديات الأساسية للتجارة الحرة".

ويتابع الخبرير الاقتصادي من معهد IRMep، إن

أكَدَ جانبه أكَدَ "الاقتصادية" الدكتور إحسان أبو حليقة، الخبرير الاقتصادي وعضو مجلس الشورى لسعودي، أن مثل هذا النوع من مبادرات مهم للغاية في مرحلة الراهنة، وسيكون من ضروري على الاتحاد الأوروبي وال سعودية والصين واليابان، والتي تتمتع بفوائض عالية في لميزان التجاري، التنسيق للخروج بحلول جماعية فيما يتعلق بشكل ونوع الإجراءات لمتحدة حيال المشكلة دون أن يؤثر ذلك في اسقلالية القرار سعودي.

وزاد أبو حليقة "هناك اختلاف يطول اقتصاديات تلك

# في نصري اصدراه مركز البحوث في عرفة الرياض

الافتراضات الملموسة في الاقتراض الحكومي من المصارف التجارية

المتوقع أن يستمر العائد من النفط في الارتفاع خلال العام الحالي 2007 حيث قدرت بـ 154,3 مليار دولار تحسباً لانخفاض الطلب على النفط وأسعاره، منها إلى أن المملكة حققت معدل نمو اقتصادي قدر بحسب (الأسعار الثابتة) بنسبة 4,2 في المائة وذلك خلال عام 2006، فيما حقق القطاع الحكومي نمواً قدره 6,1 في المائة، فيما أشار التقرير إلى تزايد قوة معدلات النمو الفعلية للقطاع الخاص غير النفطي حيث سجل معدل نمو وصل إلى 6,3 في المائة.

وتوقع التقرير الاقتصادي نصف السنوي الـ 12 الذي صدر عن النصف الثاني من عام 2006، أن يستمر الأداء المميز للأقتصاد السعودي القوي على الوتيرة نفسها خلال العام الجاري، حيث ثبات الأسعار الخاصة بالنفط والأداء المالي الجيد الذي أكسب المملكة الثقة العالمية تدلاً على متانة الاقتصاد الوطني، وأيضاً على انتعاش الاقتصاد العالمي القوي الذي لم يتضرر من

ال العالمي عليه. وأوضح أنه من المحتمل أن يرتفع معدل التضخم إلى 1,8 في المائة، فيما يتوقع أن يبلغ معدل البطالة نحو 9,1 في المائة.

وفيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية العالمية فقد أشار التقرير إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي التي صدرت في آيلول (سبتمبر) من عام 2006، والتي ألمحت إلى استمرار انتعاش الاقتصاد العالمي وبشكل خاص في معظم الدول المتقدمة ودول جنوب شرق آسيا الصناعية حيث قدر معدل نمو الاقتصاد العالمي بنحو 5,1 في المائة، ومعدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة اقتصادياً بنحو 3,1 في المائة، وفي الولايات المتحدة بنحو 3,4 في المائة، وفي منطقة اليورو 2,4 في المائة، اليابان 2,7 في المائة، دول المناطق الاقتصادية الرئيسية (الولايات المتحدة، اليابان، دول جنوب شرق آسيا، والصين) 8,7 في المائة، الدول الآسيوية الصناعية الجديدة 5 في المائة، وفي دول الشرق

الاقتصاد السعودي قوة واتساعاً صدر المواجهة على العديد من الانظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية، من أهمها نظام الكهرباء نظام تصنيف المقاولين، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، نظام مكافحة الاغراء والموحد لدول الخليج، نظام مزاولة المهن الصحية، نظام تعريفة الطيران المدني، نظام الضمان الاجتماعي، ونظام البنك السعودي للتسليف والأدخار، إلى جانب البدء في تنفيذ مشاريع تعليمية واقتصادية عملاقة في عدد من مناطق البلاد.

وقال التقرير إن ميزانية عام 2006 حققت فائضاً قدره 365 مليار ريال بزيادة قدرها 39,3 في المائة عن مستويات ميزانية عام 2005، مشير إلى أن إيرادات المملكة من صادرات النفط لعام 2006 بلغت 191 مليار دولار ليتمثل أعلى مستوى وصلت إليه في تاريخها ما نتج عنه تحقيق فائض عالٍ غير مسبوق في ميزان الحسابات.

كذلك تقرير اقتصادي صدر حديثاً حدوث انخفاض ملحوظ في الاقتراض الحكومي من المصادر التجارية حيث سجل أدنى حد له مع بداية النصف الثاني من العام 2006 والذي بلغ 153,183 مليون ريال في الرابع الثالث من العام نفسه، ما يعد مؤشراً جيداً على خفض الإنفاق الحكومي. كما أكد التقرير حدوث ارتفاع في رقم القياسي لمتوسط المعيشة في المملكة عند المؤشر العام البالغ 102,2,8 خلال النصف الثاني من عام 2006 حيث حقق أكبر ارتفاع له مقارنة مع الأرقام القياسية لمتوسط المعيشة في الأعوام السابقة، وذلك بعد أن أظهر ارتفاعاً خلال عام 2006 نسبته 1,8 في المائة مما كان عليه في عام 2005.

ووصف التقرير الصادر عن مركز البحث والدراسات في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض الاقتصاد السعودي خلال عام 2006